International Journal of Education and Language Studies
ISSN: 2791-9323

Research Article June 2023 Volume: 4 Issue: 2

COMPONENTIAL CLASSIFICATION (DIMENSIONS AND DIRECTIONS)

Khadija Ali MUHAMMAD [1]

Istanbul / Türkiye
p. 120-130

Received: 08/04/2023
Accepted: 28/04/2023
Published: 01/06/2023

This article has been scanned by **iThenticat** No **plagiarism** detected

Abstract:

In the name of God, and prayers and peace be upon the faithful Messenger, as for what follows:

Arabic grammatical studies are the resource from which the student draws rich material from and what distinguishes these thorny issues raised; Which pour into one particular and all revolve around the sentence, and this article tends to study the elements of the sentence and shows how they acquire the features and the criteria for choosing them as columns for the construction of the sentence by making a comparison between two trends, an ancient Arabic grammatical direction and a modern linguistic direction by highlighting the approach adopted by the early grammarians in classifying the elements And explaining the reason for the triple classification, and on the other hand, discovering the reasons for the functional classification and the dilemma of expansion among the modern grammarians, with an.

Key Words: Explanation of The Method of Distributing Units in The Sentence.Language, Speech, Noun, Verb, Grammar.

http://dx.doi.org/10.47832/2791-9323.2-4.8

1 Researcher, University of Sidi Mohamed Ben Abdallah, Morocco Kahdeejaali@gmail.com

التصنيف المكوني (أبعاد واتجاهات)

خديجة على محمد [2]

الملخص:

بسم الله والصلاة والسلام على الرسول الأمين أما بعد:

تعد اللغة محور الدراسات النحوية العربية والمورد الذي ينهل منها الدارس مادته وبفضل ما تتميز به هذه الدراسات من أسلوب في عرضها للقضايا الشائكة المطروحة والتي تصب في معين اللغة؛ ويتجه هذا الدراس الى دراسة عناصر الجملة ويبين كيفية اختيارها كأعمدة لبناء الجملة من خلال وضع مقارنة بين اتجاهين اتجاه نحوي عربي قديم واتجاه لساني حديث بتسليط الضوء على النهج الذي اعتمده النحاة الأوائل في تصنيف أقسام الكلم.

الكلمات المفتاحية: اللغة، الكلام، الاسم، الفعل، النحو .

[2] الباحثة، جامعة سيدي محمد بن عبدالله، المغرب

Volume: 4 Issue: 2

المقدمة:

أن الاعتقاد الراسخ في البدأ بتحديد مفهوم الكلام أو الجملة بدلاً من دراسة العناصر المكونة أولاً بعد اكتمال التصور الشكلي للجملة، لا يعطينا تفسيراً للكيفية التي تمت بها عملية البناء ولا يمنحنا إدراك العلاقة النشأة بين عناصرها، كما لا توضح لنا المقصود بالصفات المسغبة على الجملة كالاستقلالية والفائدة والمعنى المسكوت عليه.

الإطار النظري: نعتمد في هذا الجانب من الدراسة على الاتجاه الوصفي المقارن. يعمل هذا المنهج على وصف تحليلي لطبيعة الموضوع، ثم يعقد مقارنة من منظورها القديم والحديث لبيان وجوه الاختلاف والتشابه.

أهداف الدراسة: من الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها:

- دراسة العناصر كونها لب الجملة ومن مرتكزاتها الأساسية.
- بيان الأطوار التي مرت بها عناصر الجملة في الدراستين.
- إبراز وجوه التعدد النمطي لأجزاء الكلم ومبرراته.

أهمية الدراسة:

- تسليط الضوء على المكونات ومعرفة أنواعها.
- الإشارة الى الضوابط الانتقائية التي تحكم العنصر المشارك في تأليف الجملة.

1-عناصر الجملة العربية في التراث النحوي

1-1-أسس التصنيف المكوني في الفكر العربي:

يتم التصنيف المعتمد لأقسام الكلم في العربية على ثلاث أنواع وهو مبدأ ثابت وراسخ لايمكن الخروج عنه، ويقوم هذا التقسيم على قاعدة الاتفاق الفكري الذي يتحكم فيه العرف اللغوي عند كل من المتكلم والسامع ويعد الحياد عنه نشاز خارج عن طبيعة هذه اللغة فهي عملية ذهنية بحتة، وفي ذلك يقول ابن جني: "أن واضع اللغة لما أراد صوغها وترتيب أحوالها هجم بفكره على جمعها ورأى بعين تصوره وجوه جملها وتفاصيلها علم أنه لابد من رفض ما شنع من تأليفه منها".[3]

1-2-محددات التصنيف : من محددات التصنيف الاتفاق الفكري الاشتراك الذي يكون من جهة المعنى لأنه " يشترك فيه جميع الناس فما من معنى يمكن أن يعبر عنه بكلمة إلا رجعت تلك الكلمة إلى هذه الثلاث".[4] ولتتحقق بعد ذلك المواضعة اللغوية لهذا الاتفاق فالقسمة الثلاثية عقلية لأن "الأغراض المعقولة والمعاني المدركة لا يوصل إليها إلا باللغة الجامعة للأسماء والأفعال والحروف".[5]وتعد هذه المواضعة من القواعد الثابتة المُستَنة المعمول بها منذ البوادر الأولى في النحو نقلاً عن الأنباري أن علي بن طالب يعتبر أول من اعتمد التصنيف الثلاثي للغة فقال:" الكلام كله اسم وفعل وحرف ،فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أُنبئ به ،والحرف ما جاء لمعنى".[6].

1-3-التصنيف الثلاثي للمكونات: يقول عبد القاهر: "وأجمع العلماء على أن هذه قسمة لا مزيد عليها وأن جميع اللغات موافقة للغة العرب في هذه القسمة وأن كل قاسم قسم الألفاظ التي لها دلالة لم يزد عليها قسما رابعاً، وإذا كان هذا الأصل ثابتاً فلابد أن يكون القصد من هذه القسمة أن هاهنا أجناساً ثلاثة من الدلالة كل جنس منها مخالفاً لصاحبيه"[7] أضحى هذا التقسيم منهاجاً يسير عليه النحاة ، فلو تتبعنا أراءهم لوجدنا أنهم اعتمدوا عليها كمعيار ثابت في دراستهم للجملة أو الكلام، فسيبويه مثلاً في بابه المعنون- هذا باب علم الكلم من العربية- بنى تقسيمه على ثلاث عناصر، بقوله: "فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[8]وعلى منوله سار المبرد: "الكلام كله اسم وفعل

---

[3]ابن جني (أبو الفتح عثمان) الخصائص – تح: الشربيني شريدة - دار الحديث - القاهرة- 2007 - ج2-ص:64.

[4]- الباقولي (أبي الحسن علي بن الحسين)- شرح اللمع للأصفهاني- إبراهيم بن محمد أبو عباة – جامعة الامام محمد بن سعود – السعودية – ط1- 1990-ج1-ص:184.

[5]- التوحيدي(أبو حيان)- الامتاع والمؤانسة – تح: أحمد أمين، أحمد الزين – مؤسسة هنداوي سي آي سي- القاهرة - 2017-ج2-ص:91.

[6]-الأنباري- نزهة الألباء في طبقات الأدباء- تح: إبراهيم السامرائي- مكتبة المنار- الأردن- ط3- 1985- ص:18.

[7]- الجرجاني(عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد)- المقتصد في شرح الايضاح – تح: كاظم بحر المرجان- دار الرشيد للنشر- العراق- 1982- ج1- ص:152.

[8]-السيرافي(أبو سعيد الحسن بن عبد الله)- شرح كتاب سيبويه- تح: رمضان عبد التواب، محمود فهمي حجازي، محمد هاشم عبد الدايم- الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة- 1986-ج1-ص:9.

وحرف"[9] وابن مالك:" كلامنا لفظ مفيد كاستقم اسم وفعل ثم حرف الكلم"[10]" وجاء عن أبي علي الفارسي:" الكلام يتألف من ثلاث أشياء: اسم وفعل وحرف"[11] الجرجاني: "أن الكلام يتألف من ثلاث أشياء: اسم وفعل وحرف[12]" ابن هشام "أقسام الكلمة، قلتُ: اسم وفعل وحرف"،[13] وإن اختلفت المفاهيم عند بعض النحاة فيبقى التصنيف الثلاثي معيار ثابت عندهم، ومن النحاة الذين استعاض عن مفهوم الحرف، كما جاء عن الكوفيين الذين استغنوا عن مفهوم الحرف مقابل الأداة، والوصلة ، ويؤيده ما جاء عن أبو نصر الفارابي في تعريفه للأداة بقوله: "الأداة يدل على معنى مفرد لايمكن أن يفهم بنفسه وحده دون أن يقرن باسم أو كلمة"[14] وأيضاً ورد هذا المفهوم عند عبدالله الطوال "الأداة ما جاء ليس باسم أو فعل"[15] أما مفهوم وصلة فنجده عند محمد بن الوليد أي وصلة شيء بشيء حيث قال: "إنه وصلة إلى وصف المعارف بالجمل...وبقولك يأيها الرجل فإن أي هاهنا وصلة إلى نداء ما فيه الألف، واللام، وينتقض عليه قولك: (مررت برجل ذي مال) لأن ذي وصلة إلى وصف الرجل بالمال"[16] دليل الاستقراء وهو أن أئمة النحويين المستقرئين علم النحو تتبعوا ألفاظ العرب فلم يجدوا غير هذه الثلاثة. أن الكلمة إما أن تدل على معناها انفرادها أو تدل على معناها لا بانفرادها بل بذكر ومتعلق"[17] يقول الزجاجي: "فأول ما نذكر من ذلك إجماع النحويين على أن الكلام، اسم، وفعل، وحرف، وحقق القول بذلك في كتاب سيبويه والناس بعده غير منكرين عليه ذلك"[18] والسؤال: هل هناك مساغٍ من بعض النحاة للحياد عن أصل التصنيف؟ وما الذي لاحظه هؤلاء النحاة في التقسيم حتى أقر بعضهم بأن هذا التقسيم قابل للتعديل؟ وهل لاقت أراءهم استحسان لدى النحاة؟

4-1-محاولات من بعض النحاة للخروج عن أصل الوضع الثلاثي: يبدو جلياً أن بعض النحاة عجزوا عن إيجاد تفسير لبعض الظواهر النحوية التي تعرضوا لها في أطوار التصنيف فطرحت بالنسبة لهم إشكالاً ورجحوا أن تعود هذه الأسباب الى علة في التصنيف، وما جاء عن أبي جعفر بن صابر نقلاً عن أبو جعفر بن الزبير يؤكد ذلك فقد خلق تصوراً جديداً للتصنيف حيث ارتأى أن التقسيم لا يعدو أن يكون رباعياً لا ثلاثياً، وذلك بأن عد في الكلام صنفاً رابعاً اسماه الخالفة وهو ما اصطلح عليه النحاة باسم الفعل "أنه كان يذهب إلى أن ثم رابعاً وهو الذي نسميه نحن اسم فعل وكان يسميه خالفة"[19]. ويظهر أن أبا جعفر قد رأى أن أقسام الجملة تتجاوز المكونات الثلاثية وباقتراحه هذا القسم يكون قد أدرك ضرورة استقلال اسم الفعل عن أقسام الكلام. لأن أسماء الأفعال تمتلك خصائص الأسماء والأفعال فتكون من حيث المعنى أفعالاً لدلالتها على الزمان، سواءاً أكان اسم الفعل ماضي نحو (شتان)، بمعنى (بعد) أو اسم فعل مضارع نحو (أف) بمعنى (أتضجر) أو اسم فعل أمر نحو (صه) بمعنى (أسكت) ،وتكون أسماء الأفعال أسماءً من حيث اللفظ ،لما تمتلكه من خصائص الأسماء ،كالتعريف ،والتنكير، فعلامة المعرفة تجرد أسماء الأفعال من التنوين، كما يجوز فيها التعريف يجوز فيها التنكير قبول التنوين (صه ،صه) (أف، أف) (أيه ،أيه). كل هذه الأسباب دعت (أبا جعفر) إلى أن يجعل اسم الفعل قسماً رابعاً مستقلاً بذاته. تعرضت هذه الإضافة للنقد إذ لم يلق قبولاً عند بعض النحاة منهم الزجاجي إذ يقول عن هذا التجاوز: "المدعي أن الكلام قسماً رابعاً أو أكثر منه مخمن أو شاك، فإن كان متيقناً فليوجد لنا

---

[9]-المبرد(أبو العباس محمد بن يزيد)-المقتضب-تح: محمد عبد الخالق عظيمة- وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي- القاهرة- 1994- ج1-ص:141.

[10]- ابن عقيل(بهاء الدين عبد الله)-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك- تح: محمد محي الدين عبد الحميد- دار التراث- القاهرة- ط20- 1980- ج1-ص:13.

[11]-أبوعلي الفارسي(أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار) -الايضاح العضدي- تح: حسن شاذلي فرهود- ط1- 1969-ص:6.

[12]-عبدالقاهر الجرجاني -المقتصد في شرح الايضاح-ج1-ص:101.

[13]-ابن هشام(أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام) _شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب- صححه ونقحه: محمد أبو فضل عاشور - دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت- ط1- 2001- ص:11.

[14]-البطليوسي(أبو محمد عبد الله بن محمد ابن السيد)- الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل- تح: سعيد عبد الكريم سعودي- دارالنشر،بغداد- 1980-ص:75.

[15]- المرجع نفسه-ص:75.

[16]-المرجع نفسه –ص:76.

[17]- أبو حيان الأندلسي(محمد بن يوسف بن علي بن يوسف)-التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل- تح: حسن هنداوي- دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع- الرياض- ط1- 2009-ج1-ص:21.

[18]- الزجاجي(أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق)–الايضاح في علل النحو- تح: مازن المبارك- دار النفائس- بيروت- ط3- 1979- ص:41.

[19]-المصدر السابق-ج1-ص:23.

في كلام العرب قسماً خارجاً عن أحد هذه الأقسام ليكون ذلك نقضاً لقول سيبويه ولن يجد إليه سبيلاً"[20]، ومن جهته أقر ابن هشام بالقسمة الثلاثية : "والكلمة جنس تحته هذه الأنواع الثلاثة لا غير، أجمع على ذلك من يعتد بقوله"[21] ومما ينبغي أن ننوه إليه، أن النحاة أنفسهم الذين أشادوا بهذا التقسيم، وعابوا على من أراد الخروج عن التصنيف الثلاثي، نجدهم يشيرون إلى أن هناك خلل أو نقض في هذه الحدود منهم:

أ-ابن السراج: الذي قال بالتصنيف الثلاثي: "الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف"[22]. نجده في موضع أخر يبرز مكونا أخر هذا المكون هو (الظرف) إذ يميزه بخصائص مغايرة عن بقية خصائص الأقسام الثلاثة المدرجة سابقاً، فيقول عنه :"أن الأشياء التي يسميها البصريون ظروفاً، ويسميها الكسائي (صفة) والفراء (محال) يخلطون الأسماء ،بالحروف...وقد تقدم تبيين الفرق بين الاسم ،والحرف، وبين الشاذ والمستعمل، فإذا كان الظرف غير محل للأسماء سماه الكوفيون الصفة ،وجعله البصريون لغواً"[23]،وهذا ما أشار إليه ابن مالك بأن ابن السراج حينما عد "الظرف والمجرور قسماً برأسه، ليس من قبيل المفرد ولا قبيل الجملة"[24]، و في موضع أخر مايؤكد ابن السراج على استقلالية الظرف، بأنه يؤدي وظيفة الركن في الجملة، إذ يأتي نائب عن الخبر المفرد، فيقول: "أنه قد يقع في خبر المبتدأ أحد أربعة أشياء: الاسم أو الفعل، أو الظرف أو الجملة"[25].

ب-الزجاجي: يعتبر من الذين تبنوا التصنيف الثلاثي اذ لاحظ أن الظروف مستقلة عن الأسماء في إطار حديثه عن الخفض:" وأعلم أن الخفض لا يكون إلا بالإضافة وهو خاص بالأسماء و الذي يكون به الخفض ثلاثة أشياء: حروف ،وظروف وأسماء ليست بحروف ولا ظروف"[26]كما لاحظ الزجاجي تذبذب هذه الحدود عند النحاة فالتقسيم قائم على الجانب الشكلي فلم يراعوا في وضع الحدود الجانب الوظيفي، ويتضح ذلك من خلال وضعه لحدود هذه الأقسام، فعندما تناول سمات الاسم لم يلاحظوا أن هذه السمات أو الخصائص لا تنطبق على جميع الأسماء، لأن هناك أنواع من الأسماء عند الزجاجي لا تقبل التنوين، ولا تصغر ولا توصف، وأسماء ،لا تدخلها الألف واللام: كأسماء إشارة، وأسماء الأفعال، والمضمرات، كما لاحظ أيضاً وجود أسماء لا تصلح أن تكون فاعلا كأسماء الشرط والاستفهام وعلل ذلك بقوله: "وفساد هذا الحد لأن من الأسماء ما لا يجوز الإخبار عنه نحو: كيف، وأين وأنى، وأيان، لا يجوز الإخبار عن شيء منها وهي داخلة في حدنا"[27]، وأكد على أن هذا النوع من الأسماء لا يدخل عليه حروف الخفض ،لذا وافق الزجاجي المبرد في حده للاسم عندما رأى أنه: "كل ما دخل عليه حرف من حروف الخفض فهو اسم فإن امتنع من ذلك فليس باسم"[28]، يعود هذا الحد عند الزجاجي إِلَى حد المبرد به الاسم أنه غير فاسد، معللاً ذلك باسم الاستفهام كيف: "فإنما امتنعت من ذلك لأنها سؤال عن حال والحال لا يسوغ دخول حروف الخفض عليها في قولك: هذا عبد الله صحيح ،ذلك عبد الله منطلقاً"[29]،وأما الفعل عند الزجاجي فقد قام باستقصاء فعل الأمر من أقسام الأفعال مقترحاً صنفاً آخر أطلق عليه (الحال الدائم) فقال: "أن الفعل على أوضاع النحويين، ما دل على حدث وزمان ماضي أو مستقبل نحو، قام ويقوم"[30]،فجعل الحال بين الماضي الذي فات حدوثه قبل التلفظ به والمستقبل الذي ينتظر حدوثه بعد التلفظ به، "فاكتفاء الزجاجي بذكر المستقبل دون الحال لأنه اعتد المستقبل أسبق الأفعال"[31]، ومما نلاحظه أيضاً في تصنيفات الزجاجي للفعل ما أشار إليه ابن عصفور في أنه لم يذكر (كان وأخواتها) من ضمن الأفعال: "بأنه لم يدخل تحت ذلك من الأفعال ما لا يدل على حدث ككان الناقصة وأخواتها ونعم وبئس وحبَّذا وفعل التعجب"[32]فعدَّها حروف لا أفعال، وعلق

---

[20]-المصدر السابق-ص:43.
[21]- ابن هشام-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب-ص:11.
[22]- ابن السراج(أبو بكر محمد بن سهل)-الأصول في النحو-تح: عبد الحسين الفتلي- مؤسسة الرسالة- مطبعة النعمان، النجف الأشرف- بغداد- 1973-ج1-ص:36.
[23]- المصدر نفسه –ج1-ص:204،205.
[24]- ابن عقيل –شرح الألفية-ج2-ص:211.
[25]- المصدر السابق-ج1-ص:65.
[26]- فاضل الساقي-أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة-مكتبة الخانجي-القاهرة-2008-ط2-ص:33.
[27]-الزجاجي-الايضاح في علل النحو-ص:49.
[28]- المصدر نفسه-ص:48.
[29]- المصدرنفسه-ص:53.
[30]-المصدر السابق-ص:53.
[31]- صلاح الزعبلاوي-دراسات في النحو-موقع اتحاد الكتاب العرب- تاريخ الزيارة 22-10-2022 - ص:245.
[32]-ابن عصفور(علي بن مؤمن)-شرح الجمل للزجاجي- تح: صاحب أبو جناح –دار الكتب-بيروت-ط1-1998-ج1-ص:96.

الساقي أن سبب تصنيفها من الحروف لا من الأفعال يرجع أن الزجاجي عندما إلى الخلط بين هذه الكلمات كان يدرك معنى التعليق الذي تؤديه هذه الكلمات والعلاقة التي تعبر عنها بين الأجزاء المختلفة من الجملة العربية"[33]

- ولم يقف هذا التقسيم عند حدود التراث النحوي فكانت له امتداداته في الفكر اللغوي الحديث، والإشكال المثار: كيف نظر النحاة المحدثين للتصنيف الثلاثي؟ ماهي طبيعة التصنيف عند المحدثين؟ ماهي المعايير التقسيم؟ وهل بقي هذا التقسيم مقيداً بالتراث؟

2-عناصر الجملة العربية عند النحاة المحدثين

سلك المحدثون نهجاً جديداً في طريقة اختيار العناصر ويرجع سبب هذا التأثر بما استحدثه اللسانيون من نظريات في مجال الجملة الذي كان له الدور الفعال وبناء على ذلك أخذت هذا الموضوع مسار النظريات الحديثة فكان لهم وجهة نظر في هذه القضية.

2-1- التصنيف على مستوى الشكل والمعنى: يعد تمام حسان [34] من اللسانيين الوصفيين الذين خلقوا تصوراً جديداً في دراسة الجملة العربية، ويتجلى ذلك كتابه اللغة مبناها ومعناها الذي تبنى فيه المنهج الوصفي في تصنيفه للكلم، فعني بالظواهر المتفرقة المترابطة التي لم يعن القدماء، فقام بجمعها في نظام واحد للوصول إلى معرفة أبعادها بقوله: "الأبين ما تتطلبه الفصحى من إعادة النظر في منهجها وطريقة تناولها"[35] وعلى ضوئه وضع تصنيفاً مغايراً فصنف عناصر الكلم إلى سبعة أقسام: الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة، مستعينا على التمييز بين قسم وأخر، يتحدد وفق معياري الشكل أوالمبنى، متمثلاً في الصورة الإعرابية، والرتبة، أوالصيغة، أوالجدول، أوالالصاق، أوالتضام أوالرسم الإملائي، أومعيار الوظيفة أوالمعنى الذي يدخل تحته التسمية والحدث والزمن والتعليق والمعنى الجملي، واشترط تضافر اعتبار المبنى واعتبار المعنى في التفريق بين قسم بعينه وبين بقية الأقسام، فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة وهو العرف وهو صلة المبنى بالمعنى، ونظر الى الاسم: هو الاسم المعين وهو الذي يسمى طائفة من المسميات الواقعة في نطاق التجربة كالأعلام الأجسام والأعراض المختلفة وقسمه إلى خمسة أنواع، وهي على النحو التالي:

اسم المعين، واسم الحدث وأدرج تحته (المصدر، اسم المصدر، اسم الهيئة، اسم المرة) واسم الجنس والميميات ووضع تحتها (اسم الزمان، اسم المكان، اسم الألة) والاسم المبهم. وتظهر المعنى التي تميز الصفة: لا تدل على مسمى وإنما تدل على موصوف بالحدث وما يميزها عن الاسم مما يجعل منها قسم قائم بذاته منها الاشتقاق من أصل الاسم ودلاتها على الحدث والزمن التعليق فالصفات تقبل أن تكون مسنداً فتؤدي وظيفة شبيهة بوظيفة الفعل في التعليق. فالاسم عند النحاة القدماء يتضمن أصنافاً عدة، تشمل الضمير والظرف وأسماء الأفعال والصفة غير أن الصفة فيها نظر عند سيبويه على أنها يمكن أن تستخدم استخدام الاسم ولا يمكن أن تستخدم اسماً ورغم ذلك لم يجعل لها قسماً مستقلاً "فاستخدم مصطلحي الوصف والنعت مرادفا لمصطلح الصفة في دلالتها على الوظيفة النحوية وكذلك مرادفاً لها من جهة البنية الصرفية".[36]

الضمير: يرى أنه لا يدل على مسمى ولا يدل موصوف بالحدث وإنما دلالته تتجه إلى المعاني الصرفية العامة التي يعبر عنها باللواصق قسمها إلى ثلاث ضمائر الشخص وضمائر الإشارة وضمائر الموصول فهو يرى أنه يتردد معناه بين التقسيم والتصريف وهو لا ينتمي إلى أصول اشتقاقية.

الخالفة: هي خليط بين العناصر التي لم يفصل النحاة في انتسابها لأحد مكونات الجملة ويتضح ذلك من خلال تصنيف الخوالف خالفة الإخالة المتمثلة في اسم الفعل وخالفة الصوت التي تكون في الأصوات وخالفة التعجب التي تكون في فعل التعجب وخالفة المدح والذم التي تكون في نعم وبئس. فلم يكتف بفصل الصفة عن الاسم بل رأى من الضرورة أن يكون للضمير والظرف والخالفة مكان بين أقسام الكلم فاقترح فصلهما عن الاسم بوصفهما كيان مستقل الذات، ليتحدد وفق اعتباري الشكل والوظيفة بأخذ موقعهما بين أصناف الكلم لا باعتبارهما تدخل تحت الأسماء فقط، إنما تبرز بأهمية الدور الذي تؤديه في بناء الجملة.

33-فاضل الساقي-أقسام الكلام العربي-ص:56.
34-تمام حسان –اللغة العربية مبناها ومعناها- دار الثقافة- الدار البيضاء- المغرب- 1994- ص:86.
35-المصدر السابق-ص:7.
36- محمود أحمد نحلة-الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الاوربية-دار المعرفة-الاسكندرية-1994-ص:90.

Volume: 4 Issue: 2

2-2- أقسام الكلم عند إبراهيم أنيس ومهدي المخزومي: تختلف الرؤية عن سابقتها في تصنيف العناصر الذي اعتمدها تمام حسان باختلاف طبيعة التوظيف عند أنيس والمخزومي اللذان أكدا على رباعية التقسيم فقد قسما العناصر على هذا النحو:

2-2-1-إبراهيم أنيس يرى أن القدماء لما حاولوا تحديد المقصود من هذه الأجزاء شق الإمر عليهم ووجدوا تعريف الاسم لا ينطبق على كل الأسماء كما وجدوا أن من الأسماء ما ينطبق عليه تعريفهم للأفعال[37] ومن بين الانتقادات التي أشار إليها تتعلق بالمفاهيم التي استعاروها لأصناف الكلم وأخذ نموذجا لهذه الأقسام وهو (الاسم) ورأى أن القدماء حاولوا تحديده على أساس معناه، فأخذوا يحورون تعريفهم ويفسرونه تفسيراً خاصاً ينسجم مع فهمهم للاسم، أما بالنسبة للفعل فقد أنه مربوط بالأزمنة وبصيغ الأفعال أمر لا تبرره استعمالات اللغة ولا تؤيده أما بالنسبة للحروف فيرى أن النحاة ينسبون معناها لغيرها من الأسماء والأفعال [38]

-اقترح **إبراهيم أنيس** أُسساً جديدة لإقامة أقسام الكلم، ينبغي من خلالها التفرقة بين أجزاء الكلم، وهي (المعنى والصيغة ووظيفة اللفظ في الكلام) فحصر العناصر المكونة في أربع: هي (الاسم والضمير والفعل والأداة) وأدرج تحت هذه الأصناف أقساماً فرعية وكانت على هذا النحو:

-الاسم: ينقسم إلى ثلاثة أقسام وهي (الاسم العام والعلم والصفة)

-الضمير يشمل أربعة أقسام وهي (الضمير المتكلم والمخاطب والغيبة وألفاظ الإشارة والموصولات والعدد)

-أما الفعل فيقتصر على جانبه الوظيفي في الجملة المتحدد في الإسناد. والحرف كما حدده القدماء.

2-2-2- المخزومي: فملخص التصنيف عنده أن الاسم يقوم بدور المسند إليه والإعراب والبناء وبعض الخصائص الصرفية (كالتعريف والتنكير والذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع) ولم يتطرق إلى الأنواع التي تقع تحت الاسم والفعل فقد لزم في تعريفه المواضعة المتفق عليها عند النحاة القدماء، فقسم الفعل إلى ثلاثة أقسام وهي الماضي، والمضارع، والفعل الدائم.

-أما الأدوات فهي عنده كلمات إذا أخذت مفردة غير مؤلفة فليس لها دلالة على معنى ولا تدل على معانيها إلا في أثناء الجملة الكنايات منها الضمائر وهي كنايات وإشارات يشار بها إلى المتكلمين والمخاطبين والغائبين، الإشارة الموصول بجملة المستفهم به كلمات الشرط.

-هذا بخصوص التصنيف الذي اتخذه بعض النحاة المحدثين كأساس معتمد بما تقتضيه معطيات الدراسة المتبعة لدى كل واحد منهم على حدة أما الانتقادات التي وجهت إلى هذه التقسيمات فهي على هذا النحو:

2-3- مآخذ التصنيف عند النحاة المحدثين: لا يخلو التصنيف الذي عول عليه النحاة المحدثين من النقد وهذا ما أشار إليه بعض النحاة المحدثين من أمثال:

2-3-1- عز الدين المجذوب: لاحظ وجود ثغرات في تصنيفات المخزومي وذلك في وضعه لحدود الأقسام ويبرز هذا النقص في حد الاسم، ورأى أن المخزومي لم يتعرض للأقسام الفرعية داخل باب الاسم كالتمييز بين اسم الجنس، واسم العلم، وأيضاً مما أخذ عليه حد الفعل سيره على نهج النحاة القدماء، وخصوصاً نحاة الكوفة في تقسيمات الفعل، باستبعاد فعل الأمر من أقسام الفعل فلم ترضه مقالة نحاة الكوفة ،فظل متردداً في فعل الأمر لأنه، لا يدل على وقوع حدث في زمن من الأزمان، بأنه جزء متقطعاً من المضارع، حتى شك بفعليته"[39] وتدخل تحت الاعتراضات التي أخذها على المخزومي حده للأداة فذهب إلى "أن وظيفتها الحقيقية هي هذه المعاني العامة الطارئة على الجمل لا مانسب إليها من عمل إعرابي"[40]

2-3-2- فاضل مصطفى الساقي: لم يكن المجذوب وحده الذي عاب التصنيف المعتمد عند القدماء، ويعد الساقي من ضمن هؤلاء النحاة المحدثين الذين أدركوا قصور التصنيف وتأتي جملة الانتقادات التي وجهها على النحو الآتي:

2-3-2-1- مأخذ الساقي على إبراهيم أنيس: مما أخذه الساقي على تصنيف إبراهيم أنيس

---

[37]- إبراهيم أنيس –من أسرار اللغة- مكتبة الانجلو- القاهرة- ط6-1978- ص:280.

[38]-المصدر نفسه-ص:281.

[39]-عز الدين المجذوب- المنوال النحوي-دار محد علي الحافي-سوسة-ط1-1998-ص:55.

[40]- المرجع السابق-ص:191.

-كان في باب الأسماء حين اقتصر أنيس على "ذكر أسماء الذوات واستثنى منها اسم الحدث واسم المصدر واسم الهيئة واسم الجمع وأسماء الزمان والمكان وأسماء الألة"[41]

لم يتطرق إبراهيم أنيس للسمات الشكلية والوظيفة الذي يتميز بها الفعل عن غيره من أقسام الكلام بل اكتفى بالقول بأن إفادة الإسناد أهم وظيفة يقوم بها الفعل وأن الصفة تشاركه هذه الوظيفية، فالإسناد لا يصح أساساً للتفريق بين الفعل وغيره الاسم لأن هذه الوظيفية لا تنفرد بها الأفعال بل تشاركها في هذه الخاصية الصفات وكذلك الأسماء عن طريق النقل.

-إدراج الظروف الزمانية والمكانية تحت قسم الأداة وفي ذلك يقول إن الأداة متأصلة في الرتبة وهي أشد تأصلاً من الظروف والضمائر وأما الظروف فهي حرة الرتبة في الجملة. وإن كان هناك مجموعة من المأخذ نجد أنه قد وافق الساقي إبراهيم أنيس في جعل الضمير قسماً مستقلاً قائماً بذاته، ولكنه أخذ عليه إدراجه العدد تحت الضمير فيرى أن الضمائر تتصف بسمات شكلية ووظيفة لا تتصف بها ألفاظ العدد فمن بين هذه الصفات البناء "فالضمائر كلها مبنية فأما العدد فهو غير ذلك باستثناء وقوعها اسماً ل(لا)النافية للجنس، ومما يميز العدد عن الضمائر أن الضمائر لا تخضع لأصول اشتقاقية...بينما العدد لايتجرد من الأصول وفي المقابل يقبل علامات الأسماء ويقع موقع المضاف إليه"[42]

2-2-3-2- مآخذه الساقي على تصنيف المخزومي: تناول الساقي أقسام الكلم عند المخزومي ولاحظ أن تصنيفه يفتقر إلى عدة أشياء منها اكتفائه بذكر "علامات الاسم والفعل الشكلية ولم يتعرض لذكر علامات الأداة .كما لم يحدد المخزومي طوائف الكلمات التي تندرج تحت مفهوم الاسم بينما تحدث بإسهاب عن الفعل وأقسامه ودلالته الزمنية .وضع بعض الأدوات ضمن قائمة الكنايات كأدوات الاستفهام والشرط وكان الأوْلى أن يفرد الضمائر والموصولات والإشارات تحت قسم الضمير"[43].ومما أخذه عليه تتعلق بالتسمية "تسمية الموصولات والإشارات أسماءً في حين وضعها في قسم الكنايات"[44].ومن ضمن الانتقادات على أنيس والمخزومي أنه "لم يتطرقا إلى الكلمات المتداولة في اللغة كموقع صيَّغ المدح والذم والتعجب وأسماء الأفعال وكان وأخواتها"[45].

2-2-3-3- أراء الساقي في تقسيم السامرائي: سجل الساقي مجموعة من الملاحظات على تصنيف الكلم للسامرائي من ضمنها أن السامرائي قد "جمع في باب الاسم بين الضمائر والإشارات والموصولات والعلم والمعرفة والنكرة" [46]فيرى أنه لم يحسم بشأن أسماء الأفعال "فالمطلع على رأيه أنه لم يجعلها في طائفة الأسماء أو الأفعال وكان الأجدر إلحاقها بأقسام مختلفة من الكلم"[47]ومن بين الملاحظات التي أبداها الساقي على تصنيف السامرائي "أنه ألحق المصدر واسم الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل بالمادة الفعلية وكان الأولى إفرادها ما عدا المصدر في قسم خاص من أقسام الكلام"[48] وفي أحيان نراه يثمن على السامرائي لدراسته البنية الوظيفية للفعل أن "دراسة الفعل وما يدل عليه من وظائف زمنية صرفية وسياقية في الظروف القولية ينم عن إدراك عميق لقدرة الفعل في العربية على التعبير عن دقائق الزمن"[49] أن المتتبع لآراء الساقي النقدية للنحاة فيما يخص أقسام الكلم يعي جيداً أنها تسير في اتجاه واحد فهو يلمح إلى تصنيفات تمام حسان وعلى ضوئها تمَّ هذا النقد فنجده يثني على بعض الإضافات خصوصاً لو وافقت آراء تمام حسان ،

-وأما مااعتمده الساقي كأساس لتصنيف الكلام فقد سار على نهج تمام حسان في تقسيم الكلام إلى سبعة أقسام فبنى تصنيفه للكلام على معياري المبنى والمعنى أو الشكل والوظيفة، وفي ذلك يقول: "لهذا اعترف بأن ما جاء به من تحديد يفوق كل تحديد سابق ويعتبر ما جاء على الإطلاق ولا يسعنا إلا أن نرتضيه أيضاً"[50]

[41]الساقي-أقسام الكلام بين الشكل والوظيفة-ص:94.
[42]- المرجع السابق-ص:95.
[43]- المرجع نفسه-ص:103.
[44]- المرجع نفسه-ص:103.
[45]- المرجع نفسه-ص:104.
[46]- المرجع السابق-ص:105.
[47]-المرجع نفسه-ص:105.
[48]-المرجع نفسه-ص:105.
[49]-المرجع نفسه-ص:105.
[50]- المرجع نفسه-ص:128.

Volume: 4 Issue: 2

خاتمة:

-لم يأت التصنيف اعتباطياً في التراث النحوي، وإنما جذرته عقلية عربية ناقدة سطرت له سلسلة من النظريات الراسخة في المجالات اللغوية

-أن بعض النحاة عجزوا عن إيجاد تفسير لبعض الظواهر النحوية التي تعرضوا لها في أطوار التصنيف فطرحت بالنسبة لهم إشكالاً ورجحوا أن تعود هذه الأسباب إلى علة في التصنيف.

- إهمال الجانب الوظيفي في التصنيف وموازاة مع الجانب الشَّكلي كشف عن قصور في التصنيف المكوني وما نوه إليه كل من الزجاجي وابن السراج فيما سبق بينت ذلك.

-ظهر في التصنيف عند المحدثين أَبعاد لسانية حديثة إذ لم يرتكزوا على التصنيف الثلاثي أساس للتصنيف بل ارتأوا أن هذا التقسيم الذي اقترحه القدماء بحاجة إلى إعادة نظر

مَا قام به تمام حسان المنهج الوصفي بمزج النحو بالصرف بجمعها في نظام واحد للوصول إلى معرفة أبعادها بقوله: لأبين ما تتطلبه الفصحى من إعادة النظر في منهجها وطريقة تناولها[51]

-وما أشار المخزومي إليه خصائص التركيبية للأسماء مع لزوم المواضعة في تصنيف الزمن الفعلي.

وضع إبراهيم أنيس التصنيف على أسس الاستعمال اللغوي في التفرقة بين أجزاء الكلم(المعنى والصيغة ووظيفة اللفظ في الكلام).

[51]-تمام حسان، اللغة مبناها ومعناها، ص7.

المصادر والمراجع

أ إبراهيم أنيس – من أسرار اللغة- مكتبة الانجلو- القاهرة- ط6- 1978.

ابن جني (أبو الفتح عثمان) الخصائص – تح: الشربيني شريدة - دار الحديث - القاهرة- 2007

ابن السراج(أبو بكر محمد بن سهل)- الأصول في النحو- تح: عبد الحسين الفتلي- مؤسسة الرسالة- مطبعة النعمان، النجف الأشرف- بغداد- 1973

ابن عصفور(علي بن مؤمن)-شرح الجمل للزجاجي- تح: صاحب أبو جناح –دار الكتب-بيروت-ط1-1998

ابن عقيل(بهاء الدين عبد الله)- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك- تح: محمد محي الدين عبد الحميد- دار التراث- القاهرة- ط20- 1980

أبو حيان الأندلسي(محمد بن يوسف بن علي بن يوسف)- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل- تح: حسن هنداوي- دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع- الرياض- ط1- 2009

الأنباري(عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله) أسرار العربية – تح: محمد حسين شمس الدين- دار الكتب العلمية- بيروت- ط1- 1997

الأنباري- نزهة الألباء في طبقات الأدباء- تح: إبراهيم السامرائي- مكتبة المنار- الأردن- ط3- 1985

ابن هشام(أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام) _ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب- صححه ونقحه: محمد أبو فضل عاشور - دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت- ط1- 2001

ب الباقولي (أبي الحسن علي بن الحسين)- شرح اللمع للأصفهاني- إبراهيم بن محمد أبو عباة – جامعة الامام محمد بن سعود – السعودية – ط1- 1990

البطليوسي(أبو محمد عبد الله بن محمد ابن السيد)، الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل ،تح: سعيد عبد الكريم سعودي،دارالنشر،بغداد-1980.

ت تمام حسان – اللغة العربية مبناها ومعناها- دار الثقافة- الدار البيضاء- المغرب- 1994

التوحيدي(أبو حيان) - الامتاع والمؤانسة – تح: أحمد أمين، أحمد الزين – مؤسسة هنداوي سي آي سي- القاهرة - 2017

ج الجرجاني(عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد) - المقتصد في شرح الايضاح – تح: كاظم بحر المرجان- دار الرشيد للنشر- العراق- 1982

ز الزجاجي(أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق)–الايضاح في علل النحو- تح: مازن المبارك- دار النفائس- بيروت- ط3- 1979

س السيرافي(أبو سعيد الحسن بن عبد الله)- شرح كتاب سيبويه- تح: رمضان عبد التواب، محمود فهمي حجازي، محمد هاشم عبد الدايم- الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة- 1986

ع عز الدين المجذوب- المنوال النحوي-دار محمد علي الحافي-سوسة-ط1-1998. غلفان(مصطفى)

ف فاضل الساقي-أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة-مكتبة الخانجي-القاهرة-2008-ط2

الفاسي(عبد القادر)

الفارسي(أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار) - الايضاح العضدي- تح: حسن شاذلي فرهود- ط1- 1969

م مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1988

المبرد(أبو العباس محمد بن يزيد)- المقتضب- تح: محمد عبد الخالق عظيمة- وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي- القاهرة- 1994

محمود أحمد نحلة-الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الاوربية-دار المعرفة-الاسكندرية-1994.

ويُشار إلى المراجع داخل المتن **بذكر اسم المؤلف العائلي، والسنة، ورقم الصفحة بين قوسين** كما يلي:

(Crstin, 2013, 12) أو (**الصانع، 2009، 20**). ويُشار إلى ذلك بالتفصيل في قائمة المراجع، وتوثق بالتسلسل الهجائي لاسم المؤلف العائلي بحيث تذكر المراجع العربية أولاً ثم الأجنبية دون ترقيم.

أ)- بالنسبة للكتاب: فيبدأ المرجع بذكر الاسم الأخير للمؤلف، ثم بقية الاسم كاملاً، ثم توضع سنة النشر بين حاصرتين فعنوان الكتاب غامق. يلي ذلك رقم الطبعة، ثم يذكر اسم دار النشر: بلد النشر. **مثال على ذلك:**

الصانع، محمد إبراهيم (2009). **التربية البيئية لطلبة الجامعات.** ط4، مركز عبادي للدراسات والنشر والتوزيع: صنعاء، اليمن.

ب)- بالنسبة للدوريات: فيبدأ بذكر الاسم الأخير للمؤلف، ثم بقية الاسم كاملاً، ثم توضع سنة النشر بين حاصرتين. ثم عنوان البحث. ثم اسم المجلة غامق، ثم مكان صدورها، ثم رقم المجلد، ثم رقم العدد، ثم أرقام الصفحات.

مثال: المعمري، سليمان عبده أحمد (2018). مستوى اكتساب طلبة المستوى الرابع بكلية التربية بالتربة للمهارات الحياتية وعلاقته بدرجة ممارستهم لها في أثناء التدريب الميداني. **مجلة العلوم التربوية والنفسية، كلية التربية،** جامعة البحرين، 19(3)، ص399- 428.

ج)- المنشورات الإلكترونيّة: يُشار إليها فقط في الهوامش، وليس في قائمة المراجع وينبغي أن تتضمن الإحالة وتاريخ الزيارة.

موقع اتحاد الكتاب العرب22-10- 2022